

ميرزا قرر حفظ ملف المقابر الجماعية في مجدل عنجر: ليس بين الرفات من توفي بعد عام 1950

ثالثا: لجهة القطعة الفخارية اودعت الجامعة اللبنانية - قسم الآثار لدرس ما اذا كانت لها قيمة أثرية ام لا.

رابعا: لجهة قطع الالبسة من القماش تبين ان قطع القماش التي عثر عليها سروال عسكري وكنزة عسكرية لا علاقة لها بالرفات، بدليل عدم امتزاج القطع القماشية بأي من السوائل والبقايا البيولوجية الحيوية بما في ذلك تلك التي تنتج من تفكك الجثة وتحللها.

بناء عليه، حيث يتبين من التنوع في جنس اصحاب الرفات والتفاوت في اعمارهم ما يدل على انهم دفنوا في محلة تلة النبي العزيز، بعد اعتماد تلك المنطقة كمدفن قبل 350 عاما، وان آخر واقعة دفن حصلت قبل 50 عاما،

وحيث يضاف الى ذلك ان احدا من اهل المفقودين في لبنان، منذ بداية الحوادث الاليمة عام 1975، لم يدع فقدان امرأة حامل او نساء او اطفال،

وحيث ان ما يؤكد صواب ما انتهت اليه التحاليل المخبرية والعلمية بأن تاريخ دفن الرفات يعود بحد ادنى الى 50 عاما ويمتد الى 350 عاما واكثر، والعثور على ظرف نحاسي لرصاص عائد لمسدس فرنسي صنع 1892 والعثور على قطع قماش من الالبسة لا علاقة لها بالرفات، لان الجثامين دفنت في أكفان، اصحابها مسلمون، ولم تدفن مع البستها،

وحيث ان الشاهد السيد قاسم عبد الغني الخطيب، من مواليد 1928، من اهالي مجدل عنجر ومقيم فيها، ادلى بأن والده كان خادما لمقام النبي العزيز وقد ورثها عن جده، وان افراد عائلته دفنوا في تلة النبي العزيز، وان الحاكم التركي رشدي بك كان يملك منزلا في المنطقة ودفن فيها ثم نقل رفاتة لاحقا الى تركيا،

وحيث ان الشاهد محمد علي حمود، من مواليد 1925، من اهالي مجدل عنجر ويقيم فيها، ادلى بأن تلة النبي العزيز كانت تستعمل لدفن الجنود الاتراك وان معالم قبورهم بقيت ظاهرة لحين قدوم الارمن الى بلدة عنجر وأن بعض الاهالي كانوا يدفنون موتاهم في المكان نفسه ومنهم والد زوجته وهو تركي،

وحيث ان الشاهد يوسف محمد حمزة، من مواليد 1943، من اهالي مجدل عنجر ويقيم فيها، ادلى بانه بعدما حضر بعض الفلسطينيين عام 1948 واقاموا في المنازل التي شيدها الفرنسيون اثناء الانتداب، دفنوا موتاهم في تلة النبي العزيز الى ان غادروا المنطقة عام 1956،

وحيث يبنى على جميع ما تقدم، ان الرفات الذي عثر عليه في تلة مقام النبي العزيز في بلدة مجدل عنجر في البقاع، عائد الى مقبرة عادية، اعتمدها من توالى على الاقامة في البلدة من المسلمين لدفن موتاهم من الاجنة والرضع والحوامل والفتيات والشباب والنساء والكهول والشيوخ والمسنين، منذ بداية القرن السابع عشر وحتى أواسط القرن العشرين، وان ليس بين الرفات من يعود تاريخ وفاته الى ما بعد عام 1950، وان لا دليل على وجود مقبرة جماعية لرفات توفي اصحابها بعد هذا التاريخ مما يستتبع القول بوجوب حفظ الاوراق لعدم الدليل على وجود جرم جزائي".

قرر النائب العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا حفظ ملف المقابر الجماعية التي عثر عليها في تلة مقام النبي العزيز في مجدل عنجر لعدم الدليل على وجود جرم جزائي، وبعدم تبين ان الرفات الذي عثر عليه في تلة المقام عائد الى مقبرة عادية وليس بين الضحايا من توفي بعد عام 1950 .

وجاء في القرار: "بعد الاطلاع على كتاب وزير العدل رقم 3/7094 تاريخ 2005/12/6 الذي يطلب فيه اجراء التحقيقات وتحريك الدعوى العامة في خصوص المقابر الجماعية المكتشفة في مناطق مختلفة من لبنان،

وبعد الاطلاع على: محضر فرغ المعلومات في البقاع رقم 2/1092 تاريخ 2005/12/2 ومحضر مكتب حوادث زحلة رقم 302/481 تاريخ 2005/12/3 والخريطة والصور الشمسية المرفقة به ومحضر مكتب حوادث زحلة رقم 302/484 تاريخ 2005/12/9 ومحضر مفرزة زحلة القضائية رقم 302/2080 تاريخ 2005/12/9 وتقرير مكتب المختبرات الجنائية رقم 206/188 تاريخ 2006/1/23 والصور المرفقة به مع المضبوط وهو عبارة عن ظرف نحاسي فارغ،

وبعد الاطلاع على تقرير اللجنة الخاصة بفحص مجموعة الرفات المكتشفة في عنجر والمؤلفة من الاطباء الشرعيين: البروفيسور فؤاد ايوب رئيسا والطبيب بلال صبلوح وناجي صعيبي عضوان ومرفقاته من الصور الشعاعية والشمسية لكل عظمة مكتشفة، وكتاب وزارة العدل الهولندية تاريخ 2006/3/29 وفيه انها أجريت الفحوص المخبرية على عينات من الرفات لمصلحة وزارة العدل في لبنان بدون مقابل مادي،

وبعد الاطلاع على كل الاوراق المتعلقة بالعثور على رفات في محلة تلة النبي العزيز في خراج بلدة عنجر، وبعد اعمال التنقيب باشراف النيابة العامة الاستئنافية في البقاع ونقل الرفات الى مقر عام قوى الامن الداخلي، من لجنة طبية متخصصة، وجمع ما امكن جمعه من هياكل عظمية محطمة ومبعثرة، وبعد اجراء المعاینات والفحوص العلمية والمخبرية، تبين ما يأتي:

اولا: لجهة الرفات يتبين من التحقيقات المجراة والتقارير الفنية والعلمية والمخبرية، ان ما امكن جمعه من الرفات المحطم والمبعثر عائد الى: جنين عدد 1، مولود في الشهر الاول عدد 1، مولود رضيع من الشهر التاسع حتى الشهر الثاني عشر عدد 1، مولود من عمر سنتين الى 14 سنة عدد 7، مولود من عمر 16 الى 25 سنة عدد 1، مولود من عمر 30 الى 59 سنة عدد 15، مولود من عمر 60 الى 80 سنة عدد 8. وان عدد الذكور هو 18 وعدد الاناث 10 بينهم امرأة حامل. وان 16 رفاتا تعذر تحديد جنسه. وان عمر الدفن متفاوت، يعود احده الى مدة 50 واقدمه الى مدة تزيد على 350 سنة، ولم تلاحظ اثار اصابات بأسلحة نارية.

ثانيا: تبين ان الظرف النحاسي الفارغ والمضبوط عائد الى مسدس فرنسي طراز 1892 وكان مستعملا من الشرطة في المستعمرات الفرنسية، وقد بوشر تصنيع هذا النوع من الرصاص عام 1892 وتوقف تصنيعه رسميا في بداية الخمسينات.